

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 11 فبراير 2017 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6259)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 تجربة يحتذى بها في مواجهة التطرف والكراهية

الإمارات اليوم

03 دعم الدول النامية في عام الخير

تقارير وتحليلات

04 انتعاش أسواق النفط... هل من دور للطلب؟

05 ماذا وراء تنامي المخاوف من سياسة ترامب حيال قضايا البيئة والتغير المناخي؟

06 ما الذي يهدف إليه مشروع سلاح الجو الأمريكي لتزويد طائرات بي 52 بأسلحة الليزر؟

شؤون اقتصادية

07 «النفط يرتفع بفعل التزام كبير باتفاق أوبك»

متابعات عالمية

08 الصين تقترح زيادة تشديد الرقابة على الإنترنت



تجربة يحتذى بها في مواجهة التطرف والكراهية

استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تؤسس لنموذج رائد في مجال حقوق الإنسان والدفاع عنه في المنطقة والعالم، بتوفيرها أفضل السبل للعيش الكريم بما يضمنه من إحساس كامل بالكرامة وتمتع بالحرية في ظل تحفيز الإحساس بالمسؤولية لدى الأفراد، وهو ما عزز لدى المواطنين والمقيمين على حد سواء، القيم الإيجابية المتمثلة في العطاء والرغبة الطوعية في القيام بالواجب الإنساني والأخلاقي تجاه الآخرين، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والإثنية، وبذلك بات سلوك احترام الآخر والتقيد بالضوابط الأخلاقية تجاهه جزءاً لا يتجزأ من السلوك العام لدى المقيمين على أرض دولة الإمارات، قبل أن يكون ذلك سلوكاً تضبطه القوانين ويخضع لمنطق العقوبة والمحاسبة.

كما أن بعد النظر وعمق الرؤية الاستشرافية التي تتسم بها القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، جعلتها سباقية إلى وضع القوانين والآليات الإجرائية الضامنة لحقوق الأفراد والجماعات المقيمة على أرضها، انطلاقاً من رؤية حضارية واضحة تستند إلى المرجعية الدينية والأخلاقية والعلاقات الإنسانية. ولهذا بات كل إنسان وافد أو مقيم، يجد في دولة الإمارات العربية المتحدة الحاضنة الحقيقية التي تضمن له حرية الاختلاف، بما في ذلك الحق في ممارسة الشعائر الدينية والتحكم في الخيارات الشخصية، ما لم يؤدي إلى الاعتداء على حرية الآخرين، من هنا جاءت أهمية القوانين والمراسيم التي سنتها دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الأخيرة، لمواجهة الكراهية والتعصب بمختلف أشكاله، معززة ذلك بترسانة قانونية وأجهزة قضائية تتمتع بكامل الاستقلالية. حيث أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، مرسوماً بقانون رقم 2 لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكراهية لتجريم كل الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها ومكافحة كل أشكال التمييز بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل ونبذ خطاب الكراهية عبر مختلف وسائل وطرق التعبير. كما حدد القانون بشكل لا لبس فيه طبيعة العقوبات المترتبة على عدم التقيد بما جاء في هذا القانون. إن الصرامة في تطبيق هذه القوانين والنتائج الإيجابية المترتبة على تطبيقها داخل الدولة، جعلت من دولة الإمارات مرجعية يحتذى بها لدى العديد من منظمات حقوق الإنسان، حيث دعت مجموعة من المنظمات الحقوقية العربية والدولية مؤخراً إلى الاستفادة من النموذج الإماراتي في تجريم التطرف والكراهية القومية والعنصرية والدينية والتحرير على العنف. وخرجت تلك الجمعيات التي شاركت في المؤتمر الذي نظّمته جمعية الإمارات لحقوق الإنسان الأسبوع المنصرم تحت عنوان «دور المجتمع المدني في مكافحة التعصب والتحرير على الكراهية» بجملة من التوصيات المستوحاة من التجربة الإماراتية، من أبرزها المطالبة بصياغة تجريم موحد وشمولي لمواجهة الكراهية والتطرف، وتأسيس ائتلاف إقليمي لمنظمات المجتمع المدني لمكافحة التمييز والكراهية، بتنسيق جمعية الإمارات لحقوق الإنسان. كما وجهت تلك المنظمات الدعوة لجامعة الدول العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تبني اتفاقية موحدة لمواجهة التطرف والتمييز وتوسيع دائرة الوعي المجتمعي بمخاطر الكراهية. المنظمات الحقوقية التي ضمت إلى جانب جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، المفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للحقوقيين وممثلين عن منظمات حقوقية ومدنية عربية طالبت كذلك بتأسيس مرصد لتوثيق كل أشكال ومظاهر التعصب والكراهية في المنطقة، والعمل على نشر قيم التسامح.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي قامت على قيم الانفتاح والتسامح، تسير بتصميم على النهج نفسه، حرصاً منها على خدمة رسالتها الحضارية، تلك التي تجعل من الإنسان غاية وهدفاً في الوقت نفسه، ولهذا فإنها لن ندخر أي جهد لضمان أمنه وحقوقه وصيانة كرامته.

دعم الدول النامية في عام الخير

تستمر هيئات ومؤسسات دولة الإمارات العربية المتحدة كافة، في رسم معالم عام الخير 2017، تلك المبادرة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، لترسيخ مكانة الدولة في مجال العمل الإنساني والخيري، وقد جاء استعراض الاجتماع الأول لعام 2017 لمجلس إدارة صندوق أبوظبي للتنمية، الذي عقد مؤخراً، لعدد من طلبات التمويل الخاصة ببعض المشاريع التنموية في مختلف الدول النامية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها بما يتوافق مع خطة وميزانية عمل الصندوق، ليبرهن على الدور الحيوي الذي تضطلع به دولة الإمارات العربية المتحدة في مساندة الدول النامية ومساعدتها على القيام بالعملية التنموية التي تسعى إليها، كما يعكس الرسالة السامية التي تحملها دولة الإمارات المتمثلة في مد يد العون والوقوف إلى جانب الشعوب الأخرى ومساعدتها في تخطي أي عقبات تعترض طريق تقدمها، وذلك من خلال تمويل وتنفيذ مشاريع تنموية ذات تأثير اجتماعي واقتصادي واسع، تسهم في تحسين وتوفير احتياجات سكان الدول الشقيقة والصديقة، وتدعم أولوياتها التنموية.

وقد أكد سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة رئيس مجلس إدارة صندوق أبوظبي للتنمية، على هامش الاجتماع، أهمية الدور الذي يلعبه الصندوق في مساعدة الدول النامية لتحقيق أهدافها التنموية، مشيراً إلى أن الإنجازات التي حققها الصندوق خلال الفترة الماضية، جاءت بفضل الدعم الذي تقدمه قيادتنا الرشيدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وبجهود صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وبمتابعة مستمرة من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله. وأشار سموه إلى أن الصندوق يعمل على المساهمة في تحقيق رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال العمل التنموي، وتقديم المساعدات الإنمائية للمحافظة على مكانتها الريادية في هذا المجال.

تعتبر الإمارات من أهم دول العالم الداعمة لقضايا التنمية الدولية بوجه عام، فهذا التوجه يشكل أحد ثوابت سياستها الخارجية، إيماناً منها بأهمية التضامن الدولي في مساعدة الدول التي تواجه تحديات تنموية مختلفة، ولهذا فقد واصلت خلال السنوات الماضية جهودها لتقديم مختلف أنواع المساعدات المالية للعديد من الدول، من خلال برامج التنمية ومشاريع البنية التحتية، والتي لا غنى عنها في تنفيذ خطط التنمية المختلفة، كما أن لدولة الإمارات العربية المتحدة خبرة كبيرة في تمويل المشروعات الإنمائية في العديد من الدول النامية، خاصة أنها تمتلك مجموعة من المؤسسات الرائدة في هذا الشأن، والتي يعد صندوق أبوظبي للتنمية من أبرزها وأهمها، ويهدف الصندوق إلى مساندة الدول النامية عن طريق تقديم قروض ميسرة لتمويل مشاريع تنموية في تلك الدول، إضافة إلى استثمارات ومساهمات مباشرة طويلة الأجل في الدول النامية، وقد مول الصندوق وأدار منذ تأسيسه عام 1971 العديد من المشاريع التنموية، قدرت قيمتها بـ81 مليار درهم، استفادت منها حوالي 84 دولة حول العالم، ويستمر الصندوق في تمويل المشاريع التنموية في الدول كافة للمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية، وهو ما جعله يتبوأ مكانة مرموقة بين المؤسسات المالية التنموية العالمية.

ولطالما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة، صاحبة الأيدي الممدودة للجميع بالخير والعطاء دائماً، وذلك بفضل النهج الذي غرس بذوره المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وسارت عليه القيادة الرشيدة في ظل توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، ففي الوقت الذي تواصل فيه الإمارات إنجازاتها الباهرة في مسيرتها التنموية الشاملة، وتمضي بخطى متسارعة نحو تحقيق «رؤية الإمارات 2021» التي تهدف إلى تويجها كواحدة من أفضل دول العالم المتقدمة بحلول الذكرى الخمسين لتأسيسها، فإنها تحافظ على مكانتها المتقدمة في مصاف الدول الداعمة للعمل الخيري والإنساني والتنموي في العالم، وقد باتت الإمارات بالفعل عنصراً فاعلاً على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال المساعدات الإنسانية ومساعدات الطارئة والطويلة الأمد في مناطق العالم كافة.

انتعاش أسواق النفط... هل من دور للطلب؟

وسط كل ما تعيشه أسواق النفط العالمية من تطورات متلاحقة، وبرغم التغييرات الإيجابية التي تشهدها منذ أسابيع، فإن المسؤولية في دفعها نحو استكمال مسيرة التعافي، تظل ملقاة على عاتق جانب المعروض، وما يمكن أن يطرأ عليه من تخفيضات من جانب المنتجين، في حين يظل دور الطلب العالمي على النفط هامشياً للغاية، أو منعدماً تماماً، نظراً إلى حالة الضعف التي يبدو عليها، بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وحالة الضبابية التي تسود الأجواء الاقتصادية العالمية، حالياً ومستقبلاً.



التي تعيشها منذ فترة، ملقاة على عاتق منتجي النفط عبر قيامهم بتخفيض الإنتاج، أم يمكن للطلب على النفط أن ينهض خلال الفترة المقبلة، ليسهم في تخليص الأسواق من تخمة المعروض؟.

وبطريقة أو بأخرى، فإن الإجابة على هذا التساؤل تخضع لمدى تمكن الاقتصاد العالمي من إحراز المزيد من التعافي خلال عام 2017، وخصوصاً الاقتصادات ذات النصيب الأكبر في استهلاك النفط، ومن بينها الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني والاقتصادات الأوروبية الكبرى والاقتصادات الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، ففي حال تمكن هذه الاقتصادات من التغلب على الصعاب التي تعترض طريقها فإنها ستقوم بزيادة استهلاكها من النفط، ومن ثم يزداد الطلب العالمي على النفط عموماً، والعكس بالعكس. وفي شأن التوقعات المرجحة في هذا الصدد، فإن الاحتمالات الأكثر قرباً إلى التحقق في ظل المعطيات الراهنة، تشير إلى أن هذه الاقتصادات، ما خلا بعضها، ستعاني ضعفاً بالنمو خلال العام الجاري، وأن الاقتصاد العالمي في كليته سوف يتأثر بذلك، ليتباطأ نموه عما كان سائداً في عام 2016، وهو ما ينسحب على الطلب العالمي على النفط، الذي سيبقى ضعيفاً وهشاً للغاية، تاركاً المسؤولية على جانب المعروض ومنتجي النفط في إنقاذ الأسواق من كبوتها.

برغم أن «وكالة الطاقة الدولية» أعلنت في الربع الثالث من عام 2016، توقعاتها بحدوث هبوط حاد في نمو الطلب العالمي على النفط خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2017 على الأقل، ورجحت أن يتزامن ذلك مع ارتفاع المخزونات وزيادة الإمدادات وبالتالي استمرار تخمة المعروض، لكن الوكالة ذاتها عادت خلال الفترات الأخيرة من العام نفسه، وفي الأيام الأولى من عام 2017، ورجحت أن تختفي تخمة المعروض من أسواق النفط العالمية في وقت مبكر كثيراً عما كان متوقعاً في الماضي، أي قبل نهاية الشهر الستة الأولى من العام بوقت طويل، وهذا الأمر من المرجح أن يتحقق إلى حد بعيد بالفعل، في ظل ما شهدته الأسواق من تطورات حقيقية منذ بداية العام.

لكن الأمر اللافت، أن ما شهدته الأسواق من تطورات إيجابية حتى الآن لم يكن عائداً إلى ارتفاع الطلب على النفط، بل هو عائد في الأساس إلى تطبيق أوبك وبعض منتجي النفط المستقبليين منذ بداية العام لاتفاق تخفيض الإنتاج الذي توصلوا إليه في نهاية عام 2016، ما سحب نحو 1.5 مليون برميل يومياً من المعروض النفطي من الأسواق، وسيرتفع حجم السحب هذا إلى 1.8 مليون برميل يومياً مع التطبيق الكامل للاتفاق، ووفق تقديرات العديد من أعضاء الاتفاق، فمن المنتظر أن يحدث ذلك خلال شهر فبراير الجاري.

وفي مثل هذه الظروف، وبرغم أهمية اتفاق تخفيض الإنتاج وما حققه من نتائج، فإن التساؤل يظل مهماً حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الطلب العالمي على النفط في إخراج السوق النفطي من حالة الهشاشة التي هو عليها. وإذا كان من الممكن إعادة طرح السؤال بشكل أكثر وضوحاً ومباشرة، فإنه سيكون على النحو الآتي: هل ستظل مسؤولية إخراج أسواق النفط من كبوتها وإنهاء حالة عدم الاستقرار

ماذا وراء تنامي المخاوف من سياسة ترامب حيال قضايا البيئة والتغير المناخي؟

في أول أيامه بالبيت الأبيض، أصدر الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، قرارات تأتي تنفيذاً لوعود أطلقها ضمن حملته الانتخابية، وتعتبر جميع تلك القرارات تقريباً مثيرة للجدل على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن أبرز القرارات التي اتخذها ترامب، كانت تلك التي تتعلق بقضايا البيئة والتغير المناخي، حيث رفض ترامب فكرة أن التغير المناخي ناتج عن النشاط البشري، ووصفها بأنه خدعة، وكشف عن سياساته حيال تلك القضايا وبدأ في تنفيذها من خلال بعض الإجراءات التي تثير مخاوف كثير من دول العالم.

إلى الإعلام بخصوص عملهم، في محاولة واضحة من الإدارة الجديدة للسيطرة والحد من وجهات النظر المعارضة.

ثالثاً، أمر ترامب بتخفيض الميزانية المالية وتجميد المنح المخصصة لوكالة حماية البيئة، ومنع موظفيها التحدث حول هذا الأمر، كما سرح الكثير من علماء المناخ، وذلك وفقاً لما كشفت عنه مؤخراً صحيفة «الإنديبننت» البريطانية وصحيفة «هافينغتون بوست»، ورداً على ذلك قرر عاملون في أكثر من 12 وكالة حكومية أمريكية تحدي ما يعتبرونه محاولات يقوم

بها ترامب لوقف أبحاث التغير المناخي وغيرها من الأبحاث العلمية، وذلك من خلال تأسيسهم شبكة حسابات غير رسمية لمؤسساتهم في «تويتر».

رابعاً، كشفت تصريحات ترامب عن ميوله تجاه تعزيز إنتاج النفط والغاز الأمريكيين، وتسهيل استغلال الزيت الصخري، بل وحتى الفحم الحجري والطاقة الأحفورية بشكل عام، والإبقاء على بعض خطوط الأنايب المثيرة للجدل التي تنقل النفط من كندا إلى الولايات المتحدة والتي كان أوباما قد أوقف تنفيذها بسبب مخاوف بيئية.

ويتفق كثير من المراقبين على أن قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حيال قضايا البيئة والتغير المناخي سيكون لها تأثير سلبي على هذا الملف الحيوي ولاسيما بعد أن باتت تلك القضايا تنذر بخطر عالمي مقبل. فضلاً عن أن تلك القرارات تأتي في الاتجاه المعاكس كلياً لسياسة الرئيس السابق أوباما، التي كانت تعتمد على تشجيع الطاقات المتجددة، ولطالما شكلت قضية الاحتباس الحراري والتغير المناخي قضايا مركزية في عهده. ولهذا يتوقع كثيرون أن تؤدي قرارات الرئيس ترامب فيما يتعلق بقضايا البيئة إلى احتجاجات واسعة داخل وخارج الولايات المتحدة خلال الفترة المقبلة.



على الرغم من عدم تطرق الخطاب الرئاسي الأول لترامب خلال مراسم تنصيبه بعد أداء اليمين الدستورية رئيساً جديداً للولايات المتحدة لقضايا البيئة والمناخ، سرعان ما ظهرت بعد ساعات قليلة من تنصيبه قرارات تتعلق بهذا الشأن، كانت كافية للكشف عن مدى خطورة سياسات ترامب حيال قضايا البيئة والتغير المناخي، ولعل أبرز تلك القرارات والإجراءات، أولاً، أعلن موقع البيت الأبيض على الإنترنت اعترام ترامب التخلي من خطة العمل بشأن المناخ التي وضعها الرئيس

السابق باراك أوباما وغيرها من المبادرات الأخرى، ولا سيما ذات الصلة باتفاقية باريس للمناخ التي وقعت عليها قرابة 200 دولة وتهدف لإنهاء عهد الوقود الأحفوري والتحول إلى مصادر للطاقة المتجددة. وذكرت مصادر أن إدارة ترامب طالبت وكالة حماية البيئة بأن توقف بصورة مؤقتة جميع العقود

والمناخ والاتفاقات مع الوكالات الأخرى انتظاراً لمراجعتها. ثانياً، طلبت إدارة ترامب من وكالة حماية البيئة الأمريكية حجب صفحة «التغير المناخي» من موقعها على شبكة الإنترنت، حيث تشتمل الصفحة على روابط بها تفاصيل عن أسباب تغير المناخ ومعلومات حول انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وهذا وفقاً لتقرير أوردته صحيفة «ذا هيل» الأمريكية على موقعها الإلكتروني، كما قالت الصحيفة: إن «صفحة وكالة حماية البيئة عن التغير المناخي لن تكون الصفحة الوحيدة من عهد أوباما التي سيتم حجبها على يد إدارة ترامب، فقد تم حجب صفحة التغير المناخي من الموقع الرئيسي للبيت الأبيض، في أقل من ساعة بعد تنصيب ترامب، كما اختفت صفحات اللوائح الخاصة بالبيت الأبيض أيضاً». وقد جاء هذا التقرير بعد إعلان وكالة «الأسوشيتد برس»: أن ترامب حظر على موظفي وكالة حماية البيئة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، أو التحدث

ما الذي يهدف إليه مشروع سلاح الجو الأمريكي لتزويد طائرات بي 52 بأسلحة الليزر؟

أشار كريس أوسبورن محرر الشؤون الدفاعية في مقال له في مجلة «ذا ناشيونال إنترست» إلى أن العلماء في سلاح الجو الأمريكي يعكفون على تسليح القاذفة الاستراتيجية «بي-52» بأسلحة الليزر الدفاعية القادرة على حرق الصواريخ جو-جو أو الصواريخ أرض-جو التي تستهدفها.



وقد خضعت أسلحة الليزر الهجومية والدفاعية للمقاتلات في سلاح الجو وطائرات الشحن الكبيرة لعدد من الاختبارات خلال السنوات الماضية حتى اليوم ولكن رغم ذلك فقد شرع مختبر أبحاث سلاح الجو مؤخراً بإجراء التجارب ولمدة خمس سنوات ويسمى برنامج «الدرع» الذي يهدف إلى توفير القوة الكافية والأجهزة البصرية والطاقة الليزرية القادرة على حماية منصات كبيرة مثل القاذفة الاستراتيجية «بي-52». وقال غريغ زكرياس رئيس الأبحاث في مختبر أبحاث سلاح الجو: «يمكنك تحقيق الهدف إذا ما استخدمت الليزر كسلاح هجومي ولفترة طويلة كافية من الوقت». وأضاف زكرياس «هناك إمكانية لتثبيت جهاز قابل للبرمجة خارجياً مع ما يكفي من الطاقة الكهربائية الكافية، وأن المختبر يجري تجاربه على تلك الأجهزة لإضافتها إلى الطائرة».

أسلحة الليزر لطائرات مقاتلة:

وبالنظر إلى الجهاز القابل للبرمجة على هيكل الطائرة الخارجي من شأنه أن يجعلها عرضة للكشف من جانب أنظمة رادارات الدفاع الجوي المعادية، ومن ثم من غير المتوقع عمل الليزر الدفاعي على منصة للتخفي أو طائرة الشبح. ومع ذلك، فإن قاذفة «بي-52» المستخدمة منذ ستينيات القرن الماضي ربما تستفيد من قدرتها في الدفاع عن نفسها في الجو وأن مثل تلك التكنولوجيا ستكون مفيدة لسلاح الجو، وسط التحسينات التقنية التي يشهدها سلاح الجو، وستكون مفيدة للقاذفة «بي-52» وإبقائها تحت الخدمة لعقود قادمة. وستصبح حماية القاذفة أمراً مهماً في السنوات القادمة في حال تم تغيير تصميم الطائرة وظهرت الطائرة وكأنها «مستودع طائر من الأسلحة» أو «شاحنة قنابل طائرة».

وأوضح كبار القادة في سلاح الجو أن أشعة الليزر تستخدم الحرارة الشديدة والطاقة الضوئية لحرق الأهداف دون وقوع انفجار كبير، وهي تعمل بسرعات عالية جداً، ما يمنحها القدرة لتدمير الأهداف المتحركة وبسرعة، وتوفير الحماية ضد الهجمات المعادية القادمة. وأوضح القائمون على عملية التطوير، أن أسلحة الليزر الدفاعية يمكن استخدامها في

تعطيل الصواريخ المعادية القادمة. وقال زكرياس: «إنك قد لا تود تدمير الصاروخ القادم وبدلاً من ذلك يمكنك تسليط الليزر على مساره من أجل خداعه». وقال أيضاً: «إن دمج أسلحة الليزر مع تكنولوجيا البصريات من تلسكوب يمكن أن يزيد من الدقة اللازمة لتعقب وتدمير الأهداف المعادية المتحركة بصورة سريعة». وهناك طريقة أخرى لزيادة القوة النارية لأسلحة الليزر من خلال ربط كابلات الألياف البصرية معاً، حيث يمكن تحويل 1 كيلوات من الليزر إلى 10 كيلوات من السلاح.

قال مسؤولون: يمكن في النهاية هندسة أسلحة الليزر المستخدمة في الطائرات المقاتلة في مجموعة واسعة من الاستخدامات المحتملة، بما في ذلك المعارك الجوية والدعم الجوي القريب والتصدي للطائرات بدون طيار والتصدي للقوارب والهجوم البري وحتى في الدفاع الصاروخي. وتعتبر التكلفة المنخفضة لأسلحة الليزر ميزة أساسية أخرى، لأنها تقلص من الحاجة إلى الصواريخ ذات التكلفة العالية في العديد من السيناريوهات القتالية. وقال مسؤولون في مختبر أبحاث سلاح الجو: إنهم يخططون لامتلاك برنامج من أسلحة الليزر، وسيتم أول اختبار على هذا السلاح بحلول عام 2021. وقال قادة سلاح الجو: إن الخطة ستبدأ باستخدام أسلحة الليزر من منصات أكبر مثل: C-17S و C-130s حتى نجاح الجهود في ابتكار أجهزة أصغر لاستخدامها من الطائرات المقاتلة مثل إف-15 وإف-16 وإف-35».

وبالنظر إلى الجهاز القابل للبرمجة على هيكل الطائرة الخارجي من شأنه أن يجعلها عرضة للكشف من جانب أنظمة رادارات الدفاع الجوي المعادية، ومن ثم من غير المتوقع عمل الليزر الدفاعي على منصة للتخفي أو طائرة الشبح. ومع ذلك، فإن قاذفة «بي-52» المستخدمة منذ ستينيات القرن الماضي ربما تستفيد من قدرتها في الدفاع عن نفسها في الجو وأن مثل تلك التكنولوجيا ستكون مفيدة لسلاح الجو، وسط التحسينات التقنية التي يشهدها سلاح الجو، وستكون مفيدة للقاذفة «بي-52» وإبقائها تحت الخدمة لعقود قادمة. وستصبح حماية القاذفة أمراً مهماً في السنوات القادمة في حال تم تغيير تصميم الطائرة وظهرت الطائرة وكأنها «مستودع طائر من الأسلحة» أو «شاحنة قنابل طائرة».

وأوضح كبار القادة في سلاح الجو أن أشعة الليزر تستخدم الحرارة الشديدة والطاقة الضوئية لحرق الأهداف دون وقوع انفجار كبير، وهي تعمل بسرعات عالية جداً، ما يمنحها القدرة لتدمير الأهداف المتحركة وبسرعة، وتوفير الحماية ضد الهجمات المعادية القادمة. وأوضح القائمون على عملية التطوير، أن أسلحة الليزر الدفاعية يمكن استخدامها في

وأوضح كبار القادة في سلاح الجو أن أشعة الليزر تستخدم الحرارة الشديدة والطاقة الضوئية لحرق الأهداف دون وقوع انفجار كبير، وهي تعمل بسرعات عالية جداً، ما يمنحها القدرة لتدمير الأهداف المتحركة وبسرعة، وتوفير الحماية ضد الهجمات المعادية القادمة. وأوضح القائمون على عملية التطوير، أن أسلحة الليزر الدفاعية يمكن استخدامها في

النفط يرتفع بفعل التزام كبير باتفاق أوبك

يعادل 90 بالمئة من مستويات الخفض المطلوبة وهو مستوى يزيد بكثير على اتفاق أوبك في 2009 عندما بلغت نسبة الامتثال الأولية 60 بالمئة. وأضافت الوكالة أن «بعض المنتجين ولاسيما السعودية يخفضون على ما يبدو بقدر أكبر من المطلوب». وزاد خام القياس العالمي مزيج برنت 1.07 دولار أو ما يعادل 1.9 بالمئة إلى 56.70 دولار للبرميل في التسوية. ولامس الخام أعلى مستوى له في الجلسة عند 56.88 دولار للبرميل. وجرت تسوية خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي في العقود الآجلة على ارتفاع قدره 86 سنتاً أو 1.6 بالمئة إلى 53.86 دولار للبرميل.



صعدت أسعار النفط أمس الجمعة، بعدما أشارت تقارير إلى أن المنتجين أعضاء أوبك حققوا أكثر من 90 بالمئة من التزاماتهم بخفض الإنتاج الذي تعهدوا به في اتفاق تاريخي دخل حيز التنفيذ في يناير. وبحسب متوسط تقديرات المصادر الثانوية الستة التي تستخدمها أوبك لمراقبة إنتاجها فقد انخفض إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة والبالغ عددها 11 دولة إلى 29.92 مليون برميل يومياً، أي إن درجة الامتثال للتعهدات بلغت 92 بالمئة. وقالت وكالة الطاقة الدولية - وهي أحد المصادر الثانوية الستة - إن أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) خفضوا الإنتاج في يناير بما

الذهب يتماusk مع انخفاض عائد السندات الأمريكية وتبدد مكاسب الدولار



تماusk الذهب أمس الجمعة، ولكنه ظل دون أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر، سجله هذا الأسبوع مع تراجع الدولار والعائد على السندات الأمريكية من مستويات مرتفعة. وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0.02 بالمئة إلى 1230.78 دولار للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة 1924 بتوقيت جرينتش، بينما انخفض في العقود الأمريكية الآجلة تسليم إبريل 0.07 بالمئة في التسوية إلى 1235.90 دولار للأوقية. ولامس المعدن يوم الأربعاء أعلى مستوياته منذ 11 نوفمبر عند 1244.67 دولار للأوقية. وتتجه أسعار الذهب لتسجيل مكاسب للأسبوع الثاني على التوالي، بارتفاع نسبته واحد بالمئة عن يوم الجمعة الماضي. وبدد الدولار مكاسبه أمام سلة عملات يوم الجمعة، بعدما كان قد ارتفع في وقت سابق بفعل تعهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإعلان خطة ضرائب كبرى خلال أسابيع، وهو ما هدا قلق السوق. ومن بين المعادن النفيسة الأخرى ارتفعت الفضة 1.5 بالمئة إلى 17.91 دولار للأوقية، بعدما لامست أعلى مستوى منذ 11 نوفمبر عند 17.99 دولار للأوقية. وزاد البلاديوم 1.6 بالمئة إلى 782 دولاراً للأوقية بعدما ارتفع إلى أعلى مستوى له منذ 25 يناير عند 786.40 دولار للأوقية. وهبط البلاتين 0.6 بالمئة إلى 1006.10 دولار للأوقية.

الحكومة الأمريكية تسجل فائضاً بلغ 51 مليار دولار في يناير

الماضي. وبلغ حجم الإيرادات الشهر الماضي 344 مليار دولار بزيادة نحو عشرة بالمئة على ما كان عليه في شهر يناير 2016، في حين بلغت النفقات 293 مليار دولار بارتفاع نسبته 13 بالمئة عن الفترة ذاتها قبل عام.

قالت وزارة المالية الأمريكية أمس الجمعة: إن الحكومة سجلت فائضاً بلغ 51 مليار دولار في يناير مع ارتفاع الإيرادات والنفقات مقارنة بالشهر ذاته قبل عام. وكان محللون استطلعت رويترز آراءهم توقعوا تسجيل فائض مقداره 40 مليار دولار في الشهر



تويتر: تعديلات جديدة تهدف إلى الحد من الإساءات على الموقع

أعلنت شركة «تويتر»، تعديلات جديدة تهدف إلى الحد من الإساءات على موقعها، وجاءت هذه الخطوة بعد تعرض الشبكة لانتقادات شديدة بسبب المضايقات التي يتعرض لها مستخدموها، وإخفاق الشركة في إيجاد مشتر للشبكة بعد شهور من الشائعات في هذا الصدد. وأعلنت تويتر ثلاثة تعديلات رئيسية خلال «الأسابيع المقبلة». وتشمل هذه التعديلات خطوات لتحديد الأشخاص الذين جرى وقف حساباتهم على الموقع بشكل دائم ومنعهم من إنشاء حسابات جديدة. وتعزيز أمن نتائج البحث وإزالة التغريدات التي تحتوي على محتوى قد يكون حساساً، وتلك التي تُنشر من حسابات مغلقة أو غير المرغوب فيها، وإزالة الردود على التغريدات التي قد تكون مسيئة أو غير مناسبة. وأعلن إيد هو، نائب رئيس القسم الهندسي لتويتر في تدوينة له عن هذه التعديلات، قائلاً: «إن جعل تويتر مكاناً أكثر أماناً يمثل نقطة تركيز رئيسية بالنسبة إلينا». وقال: «إننا ندافع عن حرية التعبير وقدرة الناس على رؤية جميع جوانب أي قضية. وهذا يتعرض للخطر حينما تتسبب الإساءة والمضايقات في خنق وإسكات هذه الأصوات». وتابع: «لن نسمح بهذا الأمر، وقد أطلقنا جهوداً جديدة لإيقافه». وكان جاك دورسي، الرئيس التنفيذي للشركة قد قال إن تويتر سيتبنى «نهجاً جديداً تماماً لإزاء الإساءة».



الصين تقترح زيادة تشديد الرقابة على الإنترنت

قالت الهيئة المسؤولة عن تنظيم الإنترنت في الصين إن السلطات تقترح زيادة تشديد القيود على الإنترنت مع احتمال إنشاء لجنة جديدة لفحص خدمات الإنترنت. وتبنت الصين قانوناً مثيراً للجدل بشأن الأمن الإلكتروني في نوفمبر الماضي، لمواجهة ما تصفه بـ«التهديدات المتزايدة، مثل عمليات التسلل والإرهاب، لكن القانون أثار قلقاً بين الشركات الأجنبية والجماعات الحقوقية». ويقول منتقدو القانون في الخارج إنه يهدد باستبعاد شركات التكنولوجيا الأجنبية من قطاعات مختلفة، ويتضمن شروطاً مثيرة للجدل للمراجعات الأمنية والبيانات التي يتم تخزينها على خوادم أجهزة الكمبيوتر في الصين. واقترحت مسودة قواعد جديدة نشرتها هيئة تنظيم الإنترنت بالصين في مطلع الأسبوع الجاري إنشاء لجنة بين الإدارات لبحث وتنسيق السياسات على مستوى البلاد. وستدرس اللجنة المخاطر التي تواجه الأمن الوطني ومنع الحزب الشيوعي والإدارات الحكومية من شراء منتجات وخدمات عبر الإنترنت لم تتم الموافقة عليها. ولم يتضح إذا ما كان سيجري إنشاء الهيئة الجديدة أو موعد ذلك. والقواعد الجديدة مطروحة للنقاش العام حتى الرابع من مارس المقبل. وتأتي اللجنة الجديدة المقترحة وتبني القانون الجديد للأمن الإلكتروني وسط حملة تضيق واسعة من جانب الرئيس شي جين بينغ على المجتمع المدني بمن في ذلك محامو حقوق الإنسان ووسائل الإعلام التي يقول منتقدون إنها تهدف إلى سحق المعارضة.